بموافقة ١١٢ دولة ومعارضة ٧ ، بينها إسرائيل واميركا ،
الجمعية العامة تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

في التاسع والعشرين من شهر تموز ، وبعد أسبوع من المناقشات والخطب ، وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، في جلستها الخاصة حول قضية فلسطين ، على قرار بأغلبية ١١٢ صوتاً ضد سبعة أصوات هي أصوات إسرائيل والولايات المتحدة وكندا واستراليا والنرويج وغواتيمالا وجمهورية الدونميكان وإمتناع ٢٤ دولة عن التصويت من بينها : الدول الأعضاء التسع في السوق الأوروبية المشتركة . والدول التي امتنعت عن التصويت هي : النمسا ، بهاما ، بلجيكا ، بورما ، الدنمارك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا الإتحادية ، هاييتي ، هندوراس ، إيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، نيوزلندا ، بارغواي ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة .

وقد حاولت الولايات المتحدة إقناع دول السوق الأوروبية بمعارضة القرار . ووافقت الجمعية العامة كذلك على قرار آخر يدعو لتوسيع عضوية لجنة فلسطين التي تتكون حالياً من ٢٣ دولة . وجرى تبني هذا القرار بموافقة ١١٢ صوتاً مقابل خمسة أصوات معارضة وامتناع ٢٦ دولة عن التصويت .

وقد خول هذا القرار الرئيس سليم احمد سليم تعيين أعضاء إضافيين بحلول ٣١ آب ، في لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للفلسطينيين التي عقدت الدورة الطارئة بمبادرة منها . وكانت اللجنة التي تضم ٢٣ دولة قد تقدمت بمقترحات من أجل الفلسطينيين بما في ذلك حق إقامة الدولة ولكنها تعرضت للرفض في مجلس الأمن عندما استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو في ٣٠ نيسان الماضي .

نص قرار الجمعية العامة

« إن الجمعية العامة ببحثها مسألة فلسطين في دورة طارئة وعاجلة ، تعرب عن اقتناعها بأن هذه المسألة ستظل بدون حل وستهدد بصورة خطيرة السلام والأمن الدوليين . وتعرب عن أسفها وبالغ إهتمامها بأن مجلس الأمن لم يستطع التوصل في ٣٠ نيسان الماضي إلى قرار أثر اقتراع الولايات المتحدة الاميركية السلبي حيال توصيات اللجنة ، الخاصة بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتي تبنت توصياتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ تشرين اول عام ١٩٧٦ ، وفي ٢ كانون الأول عام ١٩٧٧ ، وفي ٧ كانون الأول عام ١٩٧٨ ، وفي ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٩ . وبعد بحثها الرسالة المؤرخة ١ تموز عام ١٩٨٠ والصادرة عن الممثل الدائم للسنغال ورئيس لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وسماعها بيان مراقب منظمة تحرير فلسطين وممثل شعب فلسطين .

« - تؤكد الجمعية العامة من جديد قراريها رقمي ٣٣٦ و ٣٣٧ الصادرين في ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٧٤ وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بمسألة فلسطين .

« - تؤكد بصفة خاصة أنه لن يكون هناك سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة طالما لم تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى ومنها القدس ، وطالما لم يتم التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين يقوم على أساس الوفاء بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في فلسطين .

« - تؤكد الجمعية العامة الحق الثابت للفلسطينيين الذين شردوا واخرجوا من ديارهم في العودة إلى ديارهم وإستعادة ممتلكاتهم في فلسطين وتطالب بعودتهم .

« - تؤكد الجمعية العامة كذلك الحقوق الثابتة في فلسطين للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير المصير دون تدخل خارجي وفي الاستقلال والسيادة الوطنية والحق في إقامة وطن مستقل وذي سيادة خاص به .

« - ويؤكد القرار مرة أخرى أنه يجب إشتراك منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة ، في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات التي تتناول المشكلة الفلسطينية ، والموقف في الشرق